J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 7(9):899 – 905, September, 2016

Egyptian Cotton Economies in Light of The Current Situation

Heba Tallah M. EL-Syed
Assistant Professor of Agricultural Economics Faculty of Agriculture - Mansoura University

اقتصاديات القطن المصرى فى ظل الأوضاع الراهنة

هبة الله على محمود السيد
قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة المنصورة

الملخـص والتوصيــات

إن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف المحددة التالية: - دراسة أهم المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية المؤثرة على كل من المساحة المزروعة ، والإنتاج الكلى للقطن المصرى. - قياس أربحية القطن من وجهة النظر المالية والاقتصادية وقياس أثر السياسة الاقتصادية المطبقة على الجوانب الاقتصادية للقطن ، وكذلك قياس الميزة النسبية للقطن فى الوقت الحالى. - دراسة تطور صادرات القطن المصرى ، ومدى الاستقرار الكمى والسعرى له. - التعرف على الجانب التصديرى القطنى على أهم الأسواق التى يتم التصدير إليها ، وكذلك التعرف على أهم الدول التى تنافس الصادرات المصرية القطنية فى تلك الأسواق. - قياس معدل الاختراق لأهم الأسواق المستوردة للقطن المصرى ، والتنبؤ بإجمالى دخل المنتج والتاجر لمحصول القطن المصرى. اعتمدت هذه الدراسة فى تحقيق أهدافها على تحليل البيانات المنشورة وغير المنشورة من الأجهزة الحكومية المتخصصة مثل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ووزارة الزراعة ، ومنظمة الأغذية والزراعة (F.A.O) ومن خلال هذه الدراسة والتحليل توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: - تناقص الرقعة المزروعة من الأقطان المصرية بمعدل سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ٥.٣٩% ، بينما تناقص إنتاج القطن بمعدل سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ٤.٩٤% وذلك خلال فترة الدراسة. - هذا وقد استعرضت الدراسة تحليل السياسة الزراعية للقطن وقياس مصفوفة تحليل السياسات وقد بينت النتائج أن معدل الحماية الاسمى لنواتج القطن بلغ نحو ٠.٦٢ مما يوضح أن مزارعى القطن يتحملون ضرائب ضمنية تقدر بنحو ٣٨% ، وأن معامل الحماية الاسمى لمستلزمات الإنتاج قدر بنحو ٠.٩١ وهذا يعنى أن مزارعى القطن يتلقون دعماً يعادل ٩% من إجمالى قيمة المستلزمات الإنتاجية المستخدمة ، وهذا يشير إلى إلغاء الدعم تدريجياً عن مستلزمات الإنتاج ، وقد قدرت الدراسة معامل الحماية الفعال بنحو ٠.٦٠ ويشير ذلك إلى وجود ضرائب ضمنية صافية على المنتج ، فى حين بينت النتائج أن معامل الميزة النسبية قد قدر بنحو ٠.٣٩ وهذا المعامل يشير إلى وجود ميزة نسبية لمصر فى إنتاج القطن عالمياً، وتشير النتائج بصفة عامة إلى أن السياسات الإنتاجية التى اتبعت خلال فترة الدراسة كانت فى غير صالح المنتج لوجود ضرائب ضمنية عالية. - وقد استعرضت الدراسة التوزيع المكانى للأسواق الخارجية لصادرات القطن المصرى إلى أهم الدول المستوردة ، ومنها يتبين أن مصر تصدر إلى حوالى ٤٧ دولة تختلف فيما بينها من حيث طاقتها الاستيعابية ، وتعتبر الصين من أهم الدول المستوردة للقطن المصرى حيث تحتل المرتبة الأولى ، وتحتل الهند المرتبة الثانية ، وتحتل كل من باكستان وتركيا ، وإيطاليا ، وكوريا ، والبرازيل المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة ، والسابعة ويلى ذلك أسواق كل من اليابان ، وتايلاند ، وأمريكا ، وبنجلاديش والبرتغال وهذه الأسواق قد استوعبت نحو ٩٥% من متوسط إجمالى كمية الصادرات المصرية من القطن وهى بذلك تعتبر أهم الأسواق التقليدية للصادرات المصرية من القطن. - وقد استعرضت الدراسة التنبؤ بإجمالى دخل المنتج والتاجر وتوصلت إلى ارتفاع صافى الدخل المتوقع من زراعة الأصناف الطويلة الممتازة ولذلك يجب تحديد مساحة الزراعة وتوجيهها للتصدير فقط وبالتالى قد يكون إعادة فتح بورصة القطن مفيداً فى هذا المجال لإمكان البيع الآجل مما يسمح بتقدير المساحات الملائمة لزراعة مثل تلك الأصناف فى الموسم التالى فى ضوء المبيعات المستقبلية من هذه الأصناف.

- وفى ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصى بالآتى:

١- يجب على القائمين على السياسة الاقتصادية الاهتمام بتشجيع المنتجين لإنتاج الأقطان الممتازة والمطلوبة فى السوق العالمى مع الاهتمام بإجراء تعاقدات الاستيراد فى مواعيد تناسبه حتى لا تتجه الدول المستوردة للقطن المصرى إلى دول منافسة فى جميع الأحوال يجب أن تكون السياسات الاقتصادية المتبعة سياسات مستقرة حتى يستعيد القطن المصرى الثقة والمكانة التى كان يتمتع بها فى الأسواق العالمية.

٢- يجب تحديد احتياجات شركات الغزل المحلية قبل بداية كل موسم لإمكان وضع خريطة إنتاج قطنى على أسس سليمة.

٣- ضرورة التفكير جدياً فى إعادة إنتاج صنفاً جيزه ٧٠ سلالات جديدة وذلك لاستمرار طلب المستوردين الخارجين لمثل هذا الصنف فائق الجودة وبالتالى فإن كان من الخطأ إيقاف زراعته ، ويجب تحديد دورة زراعية ثلاثية ، والحفاظ على مياه الرى فى ظل الظروف الراهنة وتوفير مستلزمات الإنتاج خصوصاً الأسمدة والمبيدات على أن تتناسب أسعارها مع تكلفة إنتاجها والقضاء على مغالاة الشركات المنتجة فى رفع الأسعار دون مبرر ، وإصدار سعر ضمان قبل الزراعة بوقت كاف بتحديد الحد الأدنى للأسعار من قبل الدولة.

٤- يجب العمل على الارتفاع بمستوى إنتاجية الفدان من محصول القطن ، وذلك بتنشيط دور البحث العلمى فى هذا المجال ، وتفعيل دور أجهزة الإرشاد الزراعى.

٥- يجب توفير قاعدة بيانات عن الاحتياجات الفعلية للسوق العالمى وتطوراته ، وبالتالى إلقاء الضوء على التوقعات المترتبة للأسعار العالمية للقطن.

المقدمـــة

تمثل الموارد الاقتصادية ومعطياتها الإنتاجية حجر الأساس فى اقتصاديات التنمية الزراعية ، ويمثل الاستخدام الاقتصادى لتلك الموارد أحد الأهداف الرئيسية للنمو الاقتصادى فى القطاع الزراعى ، إن محصول القطن من المحاصيل الصناعية النقدية. إذ تستخدم أليافه فى صناعة الغزل والنسيج والقطن الطبى والملابس ، ويستخرج الزيت من بذوره فى صناعة الصابون والمنظفات وتستخدم بذوره علفاً للحيوانات.

يحتل القطن المصرى مكانة بارزة وهامة على المستوى القومى والمحلى – وذلك بالنسبة لقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية ، حيث يعد القطن المصرى من أجود أقطان العالم وذلك على الرغم من ظهور بعض الأقطان المماثله له من حيث طول التيلة ، إلا أنه يتفوق عنها من حيث الصفات الغزلية والتى تتمثل فى النعومة والمتانة والتجانس.

إن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى وسياسات التحرر الاقتصادى فى منتصف التسعينات كان لها بعض الآثار السلبية على محصول القطن المصرى والتى تمثلت فى انخفاض مساحته المزروعة بمصر من حوالى ١.٢٤ مليون فدان عام ١٩٨٠ وصلت فى عام ٢٠١٤ إلى نحو ٣٣٠ ألف فدان ، كما تناقصت الصادرات المصرية من القطن من حوالى ١٤٨ ألف طن فى عام ١٩٨٠ إلى نحو ٤٠ ألف طن فى عام ٢٠١٤. [1] وذلك نتيجة لعزوف المزارعين على زراعته نتيجة لانخفاض ميزته النسبية مقارنة بالمحاصيل الأخرى ومن ثم تأثرت أسعاره وعائداته وقد ترتب على ذلك فقد القطن المصرى لأسواقه.

- مشكلة الدراسة:

تنحصر المشكلة الرئيسية للدراسة فى أنه على الرغم من أهمية محصول القطن كأحد المحاور الأساسية فى الزراعة المصرية ، فإن قطاع القطن تعرض فى السنوات الأخيرة إلى تغيرات جذرية ترجع بصفة أساسية إلى عدم وضوح واستقرار السياسة الاقتصادية بصفة عامة والقطنية بصفة خاصة ، انعكست فى التراجع المستمر فى المساحة المزروعة بالمحصول وإنتاجه الكلى ، وتناقص الكميات المصدرة منه للأسواق الخارجية وتزايد الكميات المستوردة منه واعتماد صناعة الغزل والنسيج فى مصر على الاستيراد من الخارج ، وما يمثله ذلك من زيادة الأعباء على ميزان المدفوعات المصرى.

- هدف الدراسة:

إن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف المحددة التالية:

١- دراسة أهم المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية المؤثرة على كل من المساحة المزروعة ، والإنتاج الكلى للقطن المصرى.

٢- قياس أربحية القطن من وجهة النظر المالية والاقتصادية ، وقياس أثر السياسة الاقتصادية المطبقة على الجوانب الاقتصادية للقطن ، وكذلك قياس الميزة النسبية للقطن فى الوقت الحالى.

٣- دراسة تطور صادرات القطن المصرى ومدى الاستقرار الكمى والسعرى له.

٤- دراسة التوزيع المكانى للأسواق الخارجية لصادرات القطن المصرى.

---

[1] **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرات الإحصاءات الزراعية ، أعداد متفرقة.**

٥ـقياس معدل الاختراق لأهم الأسواق المستوردة للقطن المصرى.
٦ـالتنبؤ بإجمالى دخل المنتج والتاجر من فدان القطن طويل التيلة.

- أسلوب الدراسة ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على استخدام كل من أسلوب التحليل الاقتصادى الوصفى الاستقرائى فى تحليل البيانات التاريخية الإحصائية وكذلك المنهج الاستدلالى أو الاستنباطى للنتائج والعلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية فى تحليل البيانات المنشورة وغير المنشورة بين الأجهزة الحكومية المتخصصة مثل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، ومنظمة الأغذية والزراعة (F. A. O.) فضلاً على الاستعانة ببعض المراجع والبحوث العلمية التى عالجت الموضوعات المرتبطة بموضوع الدراسة.

- إطار الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة محاور ست، الأولى نستعرض فيها دراسة أهم المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية المؤثرة على كل من المساحة المزروعة ، والإنتاج الكلى للقطن المصرى، والثانية قياس أربحية القطن من وجهة النظر المالية والاقتصادية ، وقياس أثر السياسة الاقتصادية المطبقة على الجوانب الاقتصادية للقطن وكذلك قياس الميزة النسبية للقطن المصرى فى الوقت الحالى ، والثالثة دراسة تطور صادرات القطن المصرى ، ومدى الاستقرار الكمى والسعرى له ، والرابعة التوزيع المكانى للأسواق الخارجية لصادرات القطن المصرى ، والخامسة ، دراسة معدل الاختراق لأهم الأسواق المتعددة للقطن المصرى ، والسادسة التنبؤ بإجمالى دخل المنتج والتاجر من فدان القطن طويل التيلة.

نتائج الدراسة

المحور الأول: أهم المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول القطن المصرى:

أولاً: تطور أهم المؤشرات الإنتاجية للقطن المصرى:

تشير بيانات الجدول رقم (١) إلى تطور أهم المؤشرات الإنتاجية للقطن المصرى خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣/٢٠١٤).

جدول رقم ١ إجمالى المساحة المزروعة بالأقطان المصرية بالفدان وإجمالى الإنتاج بالألف قنطار خلال الفترة من (١٩٩٨-٢٠١٣) (سنة الأساس ١٩٩٨=١٠٠ %)

السنة	إجمالى المساحة المزروعة بالأقطان المصرية بالفدان	الرقم القياسى %	إجمالى الإنتاج من الأقطان المصرية بالألف قنطار	الرقم القياسى %
١٩٩٨	٧٨٨٨١٢	١٠٠	٣٩٨٥	١٠٠
١٩٩٩	٦٤٥٤١٧	٨١.٨٣	٣٩٢٠	٩٨.٤
٢٠٠٠	٥١٨٣١٩	٦٥.٧١	٣٥١٧	٨٨.٣
٢٠٠١	٧٣١٠٩٥	٩٢.٧	٥٢٨٤	١٣٢.٦
٢٠٠٢	٧٠٦٤١١	٨٩.٦	٤٨٣٦	١٢١.٤
٢٠٠٣	٥٣٥٠٩٠	٦٧.٨	٣٧٦٧	٩٤.٥
٢٠٠٤	٧١٤٧٣٠	٩٠.٦	٤٩٨٥	١٢٥.١
٢٠٠٥	٦٥٦٥٨٦	٨٣.٢٤	٤٠٨٦	١٠٢.٥٤
٢٠٠٦	٥٣٦٣٩٦	٦٨	٣٨٠٩	٩٥.٦
٢٠٠٧	٥٧٤٥٦٦	٧٢.٨	٣٧٨٠	٩٤.٩
٢٠٠٨	٣١٢٧٠٨	٣٩.٦٥	٢٠٢٠	٥٠.٧
٢٠٠٩	٢٨٤٤٣٤	٣٦.١	١٧٨٥	٤٤.٨
٢٠١٠	٣٦٩١٤١	٤٦.٨	٢٣٩٧	٦٠.٢
٢٠١١	٥٢٠١٢٢	٦٥.٩	٤٠٣٠	١٠١.١٣
٢٠١٢	٣٣٣٣٦٠	٤٢.٣	١٨٦٥	٤٦.٨
٢٠١٣	٢٨٦٧٢٤	٣٦.٤	١٦٠٣	٤٠.٢٣
المتوسط	٥٣٢١١٩.٤	-	٣٤٧٩.٣٢	-

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد متفرقة.

يتبين من الجدول رقم (١) ما يلى:

١ـاتسمت المساحة المزروعة بمحصول القطن بالتراجع المستمر خلال فترة الدراسة ، حيث انخفضت من حوالى ٧٨٨.٨ ألف فدان عام ١٩٩٨ إلى حوالى ٢٨٦.٧ ألف فدان عام ٢٠١٣، وقد تراوحت المساحة بين حد أدنى حوالى ٢٨٤.٤ ألف فدان فى عام ٢٠٠٩ تمثل حوالى ٣٦.١% مما كانت عليه المساحة عام ١٩٩٨ وهى سنة الأساس لتلك الفترة وحد أقصى حولى ٧٨٨.٨ ألف فدان فى عام ١٩٩٨.

٢ـتراجع الإنتاج الكلى للقطن المصرى من حوالى ٣٩٨٥ ألف قنطار عام ١٩٩٨ إلى حوالى ١٦٠٣ ألف قنطار عام ٢٠١٣ ، وقد تراوح الإنتاج الكلى بين حد أدنى فقد بلغ حوالى ١٦٠٣ ألف قنطار عام ٢٠١٣ ، وحد أقصى بلغ ٥٢٨٤ ألف قنطار عام ٢٠٠١ تمثل نحو ١٣٣% مما كان عليه الإنتاج عام ١٩٩٨ وهى سنة الأساس حيث بلغ إجمالى الإنتاج فى هذه السنة نحو ٣٩٨٥ ألف قنطار قطن زهر ، وقد بلغ متوسط الإنتاج لتلك الفترة نحو ٣٤٧٩ ألف قنطار زهر.

وبتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام للمتغيرات السابقة خلال فترة الدراسة جدول رقم (٢) تبين الآتى:

جدول رقم ٢ المعالم الإحصائية لتطور المساحة المزروعة والإنتاج الكلى من محصول القطن فى مصر خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣)

م	المتغيرات	α	B	قيمة t المحسوبة	معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة	المتوسط	معدل التغير السنوى %
١	المساحة المزروعة (ألف فدان)	٧٧٧	-٢٨.٧	-٥	٠.٦٥	**٢٥	٥٣٢.١	(٥.٣٩)
٢	الإنتاج الكلى (بالألف قطار)	٤٩٤٠	-١٧٢	-٣.٦	٠.٥٠	**١٢.٩٦	٣٤.٨٠	(٤.٩٤)

(*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥. (**) معنوى عند مستوى ٠.٠١.

المصدر: حسبت من جدول رقم (١)

١ـأخذت مساحة القطن بالألف فدان ، والإنتاج الكلى للقطن المصرى بالألف قنطار ، اتجاهاً عاماً متناقصاً ومعنوياً إحصائياً عند مستوى معنوية ١% خلال الفترة المدروسة.

٢ـبلغ معدل الانخفاض السنوى خلال فترة الدراسة حوالى (٥.٣٩%) للمساحة ، وحوالى (٤.٩٤%) للإنتاج الكلى من المتوسط السنوى المقدر بنحو ٥٣٢.١ ألف فدان ، ٣٤.٨ ألف قنطار للمتغيرات السابقة على الترتيب.

٣ـبلغت قيمة R^2 وهو معامل التحديد للمساحة المزروعة قطناً نحو ٠.٦٥ وهو يعنى أن ٦٥% من التغيرات الحادثة فى المساحة المزروعة قطناً ترجع إلى عامل الزمن ، وأن ٣٥% من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج ، أما بالنسبة للإنتاج الكلى من القطن المصرى ، فقد بلغت قيمة R^2 وهو معامل التحديد للإنتاج الكلى نحو ٠.٥٠ وهو يعنى أن ٥٠% من التغيرات الحادثة فى الإنتاج الكلى من القطن ترجع إلى عامل الزمن وأن ٥٠% من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج أو ترجع لعوامل الصدفة.

ثانياً: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لمحصول القطن المصرى:

تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لمحصول القطن المصرى خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣).

جدول رقم ٣ تطور أهم مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لمحصول القطن فى مصر بالجنيه خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣)

السنة	تكاليف الإنتاج (بالجنيه)	الإيراد الكلى (بالجنيه)	صافى العائد (بالجنيه)	الكفاءة الإنتاجية	أربحية الوحدة المنتجة	عائد الجنيه المستثمر
١٩٩٨	١٥٦٥.٨	٢٠٣٩.٧٧	٤٧٣.٩٤	١.٣٠	٨٠.٦١	٠.٣٠
١٩٩٩	١٨٤٣.٧	١٨٣٤.٩٠	٨.٨٠-	١.٠٠	١.٤١-	٠.٠٠٥-
٢٠٠٠	٢٠٥٢.٩	٢٥٨٩.٥٥	٥٣٦.٦٥	١.٢٦	٨٠.١٠	٠.٢٦
٢٠٠١	٢٠٦٨.٢	٢٨٧٩.٧٠	٨١١.٥٠	١.٣٩	١٠٩.٣٧	٠.٣٩
٢٠٠٢	٢٠٦٣	٣١٠٦.٥٢	١٠٤٣.٥٢	١.٥١	١٤١.٠٢	٠.٥١
٢٠٠٣	٢٠٨٦	٤١٣١.٦٢	٢٠٤٥.٦٢	١.٩٨	٣٠٣.٥٠	٠.٩٨
٢٠٠٤	٢٢٧٥	٥٢٢٨.٠٦	٢٩٥٣.٠٦	٢.٣٠	٤٢١.٢٦	١.٣٠
٢٠٠٥	٢٦١٧	٤٨٣٩.٦٨	٢٢٢٢.٦٨	١.٨٥	٣٦٥.٥٧	٠.٨٥
٢٠٠٦	٢٩٦٥	٤٥٥٣.٣٦	١٥٨٨.٣٦	١.٥٤	٢٢٩.٥٣	٠.٥٤
٢٠٠٧	٣٤٣٧	٤٥٠٧.٣٠	١٠٧٠.٣٠	١.٣١	١٥٦.٢٥	٠.٣١
٢٠٠٨	٤١٢٠	٥٣٥٧.٩٠	١٢٣٧.٩٠	١.٣٠	١٨٨.٩٩	٠.٣٠
٢٠٠٩	٣٩٩٨	٤٥١٣.٢٩	٥١٥.٢٩	١.١٣	٨١.٤٠	٠.١٣
٢٠١٠	٤٥٧١	٩٣٦٧.٣٠	٤٧٩٦.٣٠	٢.٠٥	٧٢٤.٥٢	١.٠٥
٢٠١١	٥١٩٣	٧٠٤٣.٦٨	١٨٥٠.٦٨	١.٣٦	٢٧٩.٥٦	٠.٣٦
٢٠١٢	٥٤٩٠	٦٤٨١.٨٠	٩٩١.٨٠	١.١٨	١٧٩.٠٣	٠.١٨
٢٠١٣	٥٦٢٦	٨٢٠٦.١٢	٢٥٨٠.١٢	١.٤٦	٤٦١.٥٦	٠.٤٦
المتوسط	٣٢٤٨.٢	٤٧٩٢.٥٣	١٥٤٤.٣١	١.٤٩	٢٣٧.٥٥	٠.٤٩

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد متفرقة.

أشارت نتائج التقدير الواردة بجدول رقم (٣) إلى ما يلى:

١ـأن تكاليف الإنتاج قد أخذت اتجاهاً متزايداً خلال هذه الفترة حيث بلغ الحد الأدنى لتكاليف الإنتاج حوالى ١٥٦٥.٨ جنيهاً فى عام ١٩٩٨ وبلغ الحد الأقصى لتكاليف الإنتاج حوالى ٥٦٢٦ جنيهاً فى عام ٢٠١٣ تمثل حوالى ٣٥٩.٣% مما كانت عليه تكاليف الإنتاج فى عام ١٩٩٨ وهى سنة الأساس (١٩٩٨=١٠٠) وكان متوسط تكاليف الإنتاج فى هذه الفترة حوالى ٣٢٤٨.٢ جنيهاً.

٢ـ لوحظ أن الحد الأدنى للإيراد الكلى بلغ نحو ١٨٣٤.٩ جنيهاً فى عام ١٩٩٩ تمثل نحو ٩٠% مما كان عليه الإيراد عام ١٩٩٨ حيث بلغ نحو ٢٠٣٩.٧٧ وبلغ الحد لأقصى للإيراد نحو ٩٣٦٧.٦ جنيهاً فى عام ٢٠١٠ تمثل نحو ٤٥٩.٢٤% مما كان عليه الإيراد فى عام ١٩٩٨ ، وكان متوسط الإيراد الكلى فى تلك الفترة المشار إليها نحو ٤٧٩٣ جنيهاً.

٣ـ مؤشر أربحية الوحدة المنتجة لمحصول القطن خلال فترة الدراسة نجد أن هذا المقياس يتم الحصول عليه بقسمة صافى العائد الفدانى على متوسط الإنتاج ويتبين من بيانات الجدول رقم (٣) أن الحد الأدنى لأربحية الوحدة المنتجة قد بلغ نحو ١.٤١- عام ١٩٩٩ تمثل حوالى ١.٧٥% من القيمة عام ١٩٩٨ حيث بلغت حوالى ٨٠.٦١ جنيهاً ، وبلغت أربحية الوحدة المنتجة أقصاها عام ٢٠١٠ حيث بلغت حوالى ٧٢٤.٥٢ جنيهاً ، وبلغ متوسط أربحية الوحدة المنتجة لفترة الدراسة المذكورة حوالى ٢٣٧.٥٥ جنيهاً.

وبتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام للمتغيرات السابقة خلال فترة الدراسة جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤) المعالم الإحصائية لتطور التكاليف الإنتاجية الكلية والإيراد الكلى وأربحية الوحدة المنتجة خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣)

م	المتغيرات	α	B	قيمة t المحسوبة	معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة	المتوسط	معدل التغير السنوى %
١	لتكاليف الكلية (بالجنيه)	٨٣٧	٢٨٤	١٣.٨	٠.٩٤	**١٩٠.٤	٣٢٤٨.٢	٨.٧
٢	لإيراد الكلى (بالجنيه)	١٣٧٠	٤٠٣	٧.٤	٠.٨٠	**٥٤.٨	٤٧٩٢.٥	٨.٤
٣	أربحية الوحدة المنتجة	٦٤.٢	٢٠.٥	٢.٣	٠.٣٠	**٥.٣٠	٢٣٧.٥	٨.٦

(*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥. **(**) معنوى عند مستوى ٠.٠١.**

المصدر: حسبت من جدول (٣).

أشارت نتائج الجدول رقم (٤) إلى ما يلى:

١ـ تشير المعالم الإحصائية لتطور التكاليف الإنتاجية الكلية لفدان القطن إلى زيادة تكاليف إنتاج فدان القطن بمقدار ٢٨٤ جنيهاً سنوياً تمثل بحوالى ٨.٧% من متوسط تكاليف إنتاج الفدان ، وبلغت قيمة f المحسوبة إلى نحو ١٩٠.٤ وقد تبينت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية ١% ، وبلغت قيمة معامل التحديد إلى نحو ٠.٩٤ وهى تعنى أن ٩٤% من التغيرات الحادثة فى تكاليف الإنتاج ترجع إلى تأثير عامل الزمن ، وأن ٦% من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج أو ترجع لعوامل الصدفة.

٢ـ تشير المعالم الإحصائية لتطور الإيراد الكلى لفدان القطن إلى زيادة الإيراد الكلى للفدان بمقدار ٤٠٣ جنيهاً سنوياً تمثل حوالى ٨.٤% من متوسط الإيراد الكلى لفدان القطن ، وبلغت قيمة f المحسوبة نحو ٥٤.٨ ، وقد ثبتت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية ١%، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٨٠ وهى تعنى أن ٨٠% من التغيرات الحادثة فى الإيراد الكلى لفدان القطن ترجع إلى تأثير عامل الزمن ، وأن ٢٠% من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج أو ترجع لعوامل الصدفة.

٣ـ أما بالنسبة لأربحية الوحدة المنتجة لمحصول القطن خلال فترة الدراسة المشار إليها زادت بمقدار ٢٠.٥ جنيهاً سنوياً ، تمثل نحو ٨.٦% من متوسط الوحدة المنتجة لتلك الفترة ، وقد بلغت قيمة f المحسوبة إلى نحو ٥.٣ معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية ١% ، وبلغت قيمة معامل التحديد R^2 حوالى ٠.٣٠ بمعنى أن ٣٠% من التغيرات الحادثة فى أربحية الوحدة المنتجة يفسرها عامل الزمن ، وأن ٧٠% من التغيرات ترجع إلى تأثير عوامل أخرى، خارج النموذج أو ترجع لعوامل الصدفة.

المحور الثانى: أثر السياسات السعرية على محصول القطن فى مصر:

باستخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية يهدف هذا المحور من الدراسة فى إلقاء الضوء على أهم الاختلالات السعرية بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية ، وذلك من خلال تقدير مصفوفة تحليل السياسة.

- تحليل السياسة الزراعية للقطن:

غالباً ما يتم تحليل السياسات الزراعية فى إطار تحليل المنافع والتكاليف ، ويعنى بالتحليل هنا مقارنة عوائد وتكاليف المحصول مقيمة بأسعار السوق السائدة وقت الدراسة بتكاليف وعوائد المحصول مقيمة بأسعار الظل ، أى مقارنة اقتصاديات المحصول فى ظل وضع قائم يمثل حالة توازن للسوق ، أو عدم وجود تدخل حكومى ، هذا وتعتبر مصفوفة تحليل السياسات (١) إحدى أساليب تنظيم تلك التحليلات ، ومن خلال هذه المصفوفة يتم استخدام عدد من المقاييس أهمها معامل الحماية الاسمى ومعامل الحماية الفعال ، وتكلفة الموارد المحلية أو ما يطلق عليه معامل الميزة النسبية هذا ويقيس معامل الحماية الاسمى أثر السياسة الزراعية على كل من النواتج ومستلزمات المحصول ، ويحسب بقسمة عائد المحصول مقيماً بسعر السوق (حالياً) على عوائده مقيماً بسعر الظل (اقتصادياً) ، فإذا زاد المعامل عن الواحد الصحيح دل ذلك على وجود دعم للمنتج بينما انخفاضه عن الواحد يعنى وجود ضرائب ضمنية على المنتج ، وتعتبر السياسة الزراعية عادلة فى حالة مساواة العامل للواحد الصحيح.

ويقوم معامل الحماية الفعال بنفس الدور الذى يقوم به معامل الحماية الاسمى إلا أنه يأخذ كل من النواتج ومستلزمات الإنتاج معاً فى الاعتبار ، حيث يحسب بقسمة القيمة المضافة للمحصول مقيمة حالياً (أسعار السوق) ، على القيمة المضافة للمحصول مقيمة اقتصادياً (أسعار الظل) ، وتفسر قيمة المعامل بنفس تفسير معامل الحماية الاسمى.

أما معامل الميزة النسبية فيقاس بقيمة الموارد المحلية بالنسبة للقيمة المضافة كلها مقيمة اقتصادياً وإذا انخفض هذا المعامل عن الواحد الصحيح دل ذلك على وجود ميزة نسبية للدولة فى إنتاج هذا المحصول.

- متوسط تكاليف إنتاج الفدان من محصول القطن فى مصر وفقاً للأجور ومستلزمات الإنتاج مقيمة مالياً واقتصادياً:

تعتبر بنود تكاليف الإنتاج الفدانية أحد العناصر الرئيسية لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية ، وبالنظر إلى بيانات الجدولين رقم (٥ ، ٦) والذى يوضحها متوسط تكاليف إنتاج الفدان من محصول القطن وفقاً لأجور ومستلزمات الإنتاج مقيمة مالياً واقتصادياً خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣) يتضح الآتى:

جدول رقم ٥ متوسط تكاليف إنتاج الفدان بالجنيه من القطن وفقاً لأجور ومستلزمات الإنتاج مقيمة مالياً خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣)

البند / السنة	أجور عمال	أجور آلات	ثمن التقاوى	ثمن السماد البلدى	ثمن السماد الكيماوى	ثمن المبيدات
١٩٩٨	٤٢٨٦	١٧٣	٥٨	٨٩	١٦٥	٠٠٠
١٩٩٩	٤٩٨٧	١٧١.١	٤٤	٧٧	١٤١	٥٩.٦
٢٠٠٠	٥٩٦٩	٢١٥.٧	٤٠	٧١	١٥٠	٨١.١
٢٠٠١	٦٤٤٦	١٩٩.٧	٤٠	٦٣	١٦٥	٥٩.٢
٢٠٠٢	٥٩٠	٢٠٥	٣١	٦٥	١٧٣	٨٦
٢٠٠٣	٦٤٨	٢١٤	٣٣	٨٤	٢١٥	٦٤
٢٠٠٤	٦٩٨	٢١٦	٣٤	٨٠	٢٢٥	٧٦
٢٠٠٥	٦٩٤	٢٩٤	٣٦	٨٣	٢٨١	١١٢
٢٠٠٦	٧٦٩	٢٧٦	٣٦	٩٥	٢٧٦	٨٤
٢٠٠٧	٨٤١	٢٦٤	٦٢	٧١	٣١٤	٨٣
٢٠٠٨	١٠٠٠	٣٢٩	١٠٤	١٢٠	٤٢٧	١٠٧
٢٠٠٩	١٠٠٤	٣٤٦	٩٩	١١٤	٤٥٥	٩١
٢٠١٠	١٢٧٤	٤٣٢	١٠٣	١٨٢	٤٩٥	٩٣
٢٠١١	١٦٦٠	٤٤٥	٩٨	٢١٦	٥٢٨	٩٨
٢٠١٢	١٦٦٤	٥٦٠	١٠٥	٢٣٥	٥٧٩	١٠٦
٢٠١٣	١٨١٥	٥٤٥	١١٢	١٥٠	٥٧٥	١٦٣
المتوسط	٩٢٦.٦٢	٣٠٥.٣٥	٦٤.٦٨	١١٢.١٨	٣٢٢.٧٥	٨٥.٢

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد متفرقة.

١ـ أن التقييم المالى يفوق التقييم الاقتصادى بالنسبة لأجور العمال ، حيث بلغ متوسط أجور العمال نحو ٩٢٦.٦ جنيهاً مالياً ، فى حين بلغ نحو ٦٢٠.٨ جنيهاً اقتصادياً ، وذلك يعنى ارتفاع أجور العمال محلياً عنها عالمياً لمحصول القطن.

٢ـ أما بالنسبة لأجور الآلات فقد اتضح أن التقييم الاقتصادى يفوق التقييم المالى ، مما يدل على أن هذا البند وهو أجور الآلات مدعوم من جانب الدولة لمزارعى القطن.

٣ـ وبمقارنة التقييم المالى والاقتصادى لكل من ثمن التقاوى وثمن السماد الكيماوى وثمن المبيدات وقيمة إيجار الأرض نجد أن التقييم المالى يقل

---

(١) محمد سالم مشعل (دكتور) ، أربحية الدورات الزراعية فى إطار التحرر الاقتصادى فى مصر ، المؤتمر الخامس للاقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية – جامعة المنصورة ، أبريل ١٩٩٦.

عن التقييم الاقتصادى لهذه البنود مما يدل على أن هذه البنود تكون مدعومة من جانب الدولة لمزارعى القطن.

٤ -تساوى التقييم المالى والاقتصادى كما فى بند السماد البلدى والمصاريف العمومية فإنه يعنى عدم تدخل الدولة فى الأسعار ، وأن الأسعار المحلية لهذه البنود تتساوى قيمتها مع الأسعار العالمية ، وبتقدير التكلفة الإنتاجية الكلية للفدان اقتصادياً ومقارنتها بالتقييم المالى اتضح أن التقييم الاقتصادى يفوق التقييم المالى لمحصول القطن خلال فترة الدراسة المشار إليها ويعنى ذلك عدم وجود ضرائب مباشرة على مزارعى القطن بالإضافة إلى حصول مزارعى القطن على دعم من الدولة لتكاليف الإنتاج الكلية خلال الفترة المشار إليها ويشير أيضاً إلى ارتفاع الأسعار العالمية لإجمالى التكاليف بمقارنتها بالأسعار المحلية لمحصول القطن خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٣).

جدول رقم٦ متوسط تكاليف إنتاج الفدان من القطن فى مصر وفقاً لأجور ومستلزمات الإنتاج مقيمة مالياً واقتصادياً خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣)

بنود التكاليف	التقييم المالى بالجنيه	التقييم الاقتصادى
أجور عمال	٩٢٦.٦٢	٦٢٠.٨٣
أجور آلات	٣٠٥.٣٥	٣٣٥.٨
ثمن التقاوى	٦٤.٦٨	٦٧.٩١
ثمن السماد البلدى	١١٢.١٨	١١٢.١٨
ثمن السماد الكيماوى	٣٢٢.٧٥	٣٥٥.٠٢
ثمن المبيدات	٨٥.١٨	١٠٢.٢٢
مصاريف عمومية	١٧٩.٩٤	١٧٩.٩٤
جملة التكاليف المتغيرة	١٩٩٦.٧	٢٢٣٦.٣٠
الإيجار	١٢٤٩.٩٦	١٦٤٣.٧
جملة التكاليف الكلية	٣٢٤٦.٦٦	٣٨٨٠

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٥).

-العائد الفدانى مقيم مالياً واقتصادياً لمحصول لقطن:

يعتبر العائد الفدانى أهم أحد عناصر مصفوفة تحليل السياسات ويعبر عنه بالنواتج أو المخرجات من المحصول وهى عبارة عن الكمية المنتجة من محصول ما مضروبة فى سعرها المزرعى أما إذا استخدم سعر الحدود بدلاً من السعر المزرعى ففى هذه الحالة يطلق عليها العائد الفدانى الاقتصادى ، وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (٧) والذى يوضح العائد الفدانى مقيم مالياً واقتصادياً لمحصول القطن يتبين أن العائد الفدانى لمحصول القطن المقيم بأسعار الحدود يفوق نظيره المقيم بالأسعار المزرعية حيث قدر العائد الفدانى الاقتصادى بحوالى ٧٧٢٩ جنيهاً ، فى حين بلغ حوالى ٤٨٥٦ جنيهاً للعائد الفدانى المالى بمقدار زيادة بلغت نحو ٤٨٧٣ جنيهاً ويرجع ذلك للتفاوت الكبير بين الفرق بين الأسعار المحلية والعالمية المستخدمة فى تقدير العائد الفدانى.

جدول رقم ٧ العائد الفدانى مقيماً مالياً واقتصادياً لمحصول القطن فى مصر خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣)

البنود	التقييم المالى	التقييم الاقتصادى
متوسط سعر الوحدة من الناتج الرئيسى بالجنيه	٧٤٧	١١٨٩
إنتاج الفدان من الناتج الرئيسى قنطار/ فدان	٦.٥	٦.٥
جملة إيراد بالجنيه	٤٨٥٦	٧٧٢٩

المصدر: حسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد متفرقة.

- نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسات الزراعية للقطن المصرى:

١ -معامل الحماية الاسمى لمستلزمات إنتاج القطن:

تشير بيانات الجدول رقم (٩) إلى الآتى:

جدول رقم (٨) مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن فى مصر خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣)

البيان	الإيرادات	مستلزمات الإنتاج	تكاليف العمل	الموارد المحلية الأرض	الموارد المحلية إجمالى	صافى العائد	القيمة المضافة
تقييم مالى	٤٨٥٦	٥٩٧	١٤١٢	١٢٥٠	٢٦٦٢	١٥٩٧	٤٢٥٩
تقييم اقتصادى	٧٧٢٩	٦٥١	١١٣٧	١٦٤٤	٢٧٨١	٤٢٩٧	٧٠٧٨
أثر السياسة	-٢٨٧٣	-٥٤	٢٧٥	-٣٩٤	-١١٩	-٢٧٠٠	-٢٨١٩

المصدر: حسبت من بيانات الجدولين (٦ ، ٧).

١ -معامل الحماية الاسمى على المخرجات الإنتاجية: وهو يعكس التشوهات السعرية أو الانحراف الفعلى بين (أسعار السوق) والأسعار الاجتماعية (الاقتصادية) للسلع المنتجة ، ويتبين من الجدول (٩) أن معامل الحماية الاسمى للناتج من القطن قد بلغ حوالى ٠.٦٢ مما يعنى حصول مزارعى القطن على ما يعادل ٦٢% فقط من قيمة نواتجهم بالسعر العالمى وهم بذلك يتحملون ضرائب ضمنية ودعم للمستهلكين يقدر بحوالى ٣٨% من العائد مقيماً بالأسعار العالمية وذلك خلال فترة الدراسة المذكورة.

جدول رقم (٩) نتائج معاملات مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن فى مصر

البنود	نتائج معاملات مصفوفة تحليل السياسات الزراعية
معامل الحماية الاسمى على المخرجات الإنتاجية	٠.٦٢
معامل الحماية الاسمى للمستلزمات	٠.٩١
معامل الحماية الفعال	٠.٦٠
معامل الميزة النسبية	٠.٣٩

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٨).

٢ -معامل الحماية الاسمى للمستلزمات: قدرت قيمة معامل الحماية الاسمى لمستلزمات فدان القطن خلال فترة الدراسة يبلغ نحو ٠.٩١% وهى تقل عن الواحد الصحيح وهذا يعنى أن مزارعى القطن يتلقون دعماً يعادل ٩% من إجمالى قيمة المستلزمات الإنتاجية المستخدمة، وهذا يشير أيضاً إلى تناقص الدعم إلى ٩% فقط وهذا يتفق مع السياسة الزراعية المتبعة فى هذه الفترة من الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٣) وهى عقب صدور قوانين التحرير الكامل لتجارة القطن وإلغاء الدعم تدريجياً عن مستلزمات الإنتاج حتى تصبح أسعارها متمشية مع تكلفتها الاقتصادية وأسعارها العالمية وهذا يؤدى بالتالى إلى عدم الإسراف فى استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعى للوصول إلى الاستخدام الأمثل لها ، بالإضافة إلى انخفاض العبء على ميزانية الدولة.

٣ -معامل الحماية الفعال لمحصول القطن: ويظهر هذا المعامل التشوهات فى أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج معاً على حد سواء وهو مقياس أكثر كفاءة لتأثير السياسة حيث يقيس أثر السياسة الاقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج ، ويتضح من بيانات الجدول رقم (٩) أن قيمة معامل الحماية الفعال لمحصول القطن بلغ حوالى ٠.٦٠ وهو ما يعنى خضوع منتجى القطن لضرائب ضمنية (غير مباشرة) على الإنتاج ومستلزمات الإنتاج بنسبة بلغت حوالى ٤٠% من القيمة المضافة لمحصول القطن بالأسعار العالمية مما يعكس إلى انخفاض التشوهات السعرية فى الأسواق المحلية لكل من المنتجات ومستلزمات الإنتاج.

٤ -معامل الميزة النسبية لمحصول القطن: يبين معامل تكلفة الموارد المحلية قدرة الدولة على إحلال مواردها المحلية لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما من أجل توفير نقد أجنبى يمكن أن يوجه لاستيراد تلك السلعة ، وكذلك يعكس مفهوم كفاءة الإنتاج المحلى بالنسبة للسوق العالمى لذلك فهو يستخدم كمقياس للميزة النسبية للنشاط الإنتاجى وتشير بيانات الجدول رقم (٩) إلى أن معامل الميزة النسبية للقطن بلغ حوالى ٠.٣٩ خلال فترة الدراسة المشار إليها مما يعنى تمتع مصر بميزة نسبية فى العملية الإنتاجية لتوليد وحدة نقد أجنبى وهذا المعامل أقل من الواحد الصحيح مما يظهر ارتفاع تكلفة استيراد القطن عن تكلفة إنتاجه محلياً.

والخلاصة: تشير النتائج بصفة عامة إلى أن السياسات الإنتاجية التى اتبعت خلال فترة الدراسة كانت فى غير صالح المنتج لوجود ضرائب ضمنية عالية ، ولاشك أن ذلك قد أدى إلى انخفاض الحافز لدى المنتجين لزيادة كلاً من إنتاجية وإنتاج المحصول الأمر الذى ساهم فى زيادة حجم الفجوة منه إلا أن مصفوفة تحليل السياسات الزراعية قد تناولت جانب الإنتاج (العرض) فقط بالتحليل وأهملت الشق الثانى والهام وهو جانب الطلب.

المحور الثالث: تطور صادرات القطن المصرى ، ومدى الاستقرار الكمى والسعرى له:

لقد لعبت صادرات القطن المصرى دوراً هاماً بالنسبة لإجمالى الصادرات وبالتالى انعكس ذلك بدوره على الدخل القومى وزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى إلا أنه فى السنوات الأخيرة انخفضت كمية وقيمة الصادرات منه بالإضافة إلى عدم زيادة أسعاره المحلية بالقدر الكافى بما يشجع على زيادة إنتاجه ثم الأسعار العالمية بما يحقق زيادة حصيلة النقد الأجنبى من صادراته.

- الصادرات القطنية المصرية:

- تطور صادرات القطن ومنتجاته:

يشير بيانات الجدوين رقم (١٠ ، ١١) إلى تطور صادرات القطن ومنتجاته فى خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣) إلى ما يلى: الحد الأدنى لقيمة صادرات القطن ومنتجاته بلغ حوالى ٢٦٦٣.٣ مليون جنيه عام ١٩٩٩ تمثل نحو ٢٢.١٢% من قيمة الصادرات الكلية فى نفس العالم وبلغ الحد الأقصى لقيمة صادرات القطن ومنتجاته نحو ١٣٧٨٧.١ مليون جنيه عام ٢٠١١ تمثل نحو ٤٨.٨٩% من قيمة الصادرات الكلية فى نفس

العام ثم أخذت فى التناقص مرة أخرى حيث بلغت ٤٠١٠ مليون جنيه عام ٢٠١٣ بنسبة ١٣.٧% من قيمة الصادرات الكلية لنفس العام.

وبتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور صادرات القطن ومنتجاته خلال فترة الدراسة جدول رقم (١١) يبين الآتى:

١ـ أخذت الصادرات القومية اتجاهاً عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة ، وبلغ معدل التغير السنوى خلال فترة الدراسة حوالى ٥.٠٣% ، وبلغت قيمة f المحسوبة إلى نحو ٨٤.٢٧ وقد ثبتت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية ١% ، وبلغت قيمة معامل التحديد إلى نحو ٠.٨٦ ، وهى تعنى أن ٨٦% من التغيرات الحادثة فى قيمة الصادرات القومية ترجع إلى تأثير عامل الزمن ، وأن ١٤% من التغيرات ترجع إلى تأثير عوامل أخرى خارج النموذج أو ترجع لعوامل الصدفة.

٢ـ أخذت قيمة صادرات القطن الخام اتجاهاً عاماً متزايداً وبلغ مقدار الزيادة السنوية لقيمة صادراته حوالى ١٦.٣ مليون جنيهاً ، وبلغ معدل التغير السنوى إلى حوالى ١.٤٥% ، وبلغت قيمة f المحسوبة إلى نحو ٠.٢٠١ ولم تثبت معنوية هذه القيمة إحصائياً وبلغت قيمة معامل التحديد إلى نحو ٠.٠١٤ وهى تعنى أن ١.٤% من التغيرات الحادثة فى قيمة صادرات القطن الخام ترجع إلى تأثير عامل الزمن بينما ٩٨.٦% من التغيرات ترجع إلى تأثير عوامل أخرى خارج النموذج أو ترجع لعوامل الصدفة.

٣ـ أخذت قيمة صادرات غزل القطن اتجاهاً عاماً متزايداً ، وبلغ مقدار الزيادة السنوية له حوالى ٣٢ مليون جنيهاً ، وبلغ معدل التغير السنوى له نحو ٤.٤٢% ، وبلغت قيمة f المحسوبة له نحو ٢.٠٣ ولم تثبت معنوية هذه القيمة إحصائياً ، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.١٢٧.

٤ـ أخذت قيمة صادرات الأقمشة القطنية اتجاهاً عاماً متزايداً ، وبلغ مقدار الزيادة السنوية له نحو ٥١٦.٦ مليون جنيهاً ، وبلغ معدل الزيادة السنوية نحو ١٣.٦% وبلغت قيمة f المحسوبة له نحو ١٦.٤٧ وقد ثبتت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية ١%، وبلغت قيمة معامل التحديد إلى نحو ٠.٥٦ وهى تعنى أن ٥٦% من التغيرات الحادثة فى صادرات الأقمشة القطنية ترجع إلى تأثير عامل الزمن ، وأن ٤٤% من التغيرات ترجع إلى تأثير عوامل أخرى خارج النموذج.

٥ـ أخذت قيمة صادرات القطن ومنتجاته اتجاهاً عاماً متزايداً ، وبلغ مقدار الزيادة فى قيمة صادرات القطن ومنتجاته إلى نحو ٥١٦.٦ مليون جنيهاً ، بمعدل تغير سنوى نحو ٩.٠٢% ، وبلغت قيمة f المحسوبة إلى نحو ٤٦.٤٧ وقد ثبتت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية ١% ، وبلغت قيمة معامل التحديد إلى نحو ٠.٧٥ وهى تعنى أن ٧٥% من التغيرات الحادثة فى قيمة صادرات القطن ومنتجاته ترجع إلى تأثير عامل الزمن ، وأن ٢٥% من التغيرات ترجع إلى تأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (١٠) صادرات القطن ومنتجاته وأهميتها النسبية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣) بالمليون جنيه

السنة	الصادرات القومية (١)	صادرات القطن الخام (٢)	صادرات غزل القطن (٣)	صادرات أقمشة قطنية (٤)	قيمة صادرات القطن ومنتجاته (٥)	الأهمية النسبية % لصادرات القطن ٥÷١
١٩٩٨	١٠٦٨٦	٥٣٧.٨	٧٦٧	١٦٠٠.٧	٢٩٠٥.٥	٢٧.١٩
١٩٩٩	١٢٠٥٠	٨١٦.١	٤٢٠.٨	١٤٢٦.٤	٢٦٦٣.٣	٢٢.١٢
٢٠٠٠	١٦٢٢٩	٦٧٢.٩	٥١٥.٥	١٧٦٩.٧	٢٩٥٨.١	١٨.٢٣
٢٠٠١	١٦٤٩١	٧٤٠.٨	٤٨٦.٤	١٥٥٥.٢	٢٧٨٢.٤	١٦.٨٧
٢٠٠٢	٢١١٨٣	١٤٩٠.٢	٤٨٥.١	١٥٠١.٤	٣٤٧٦.٧	١٦.٤١
٢٠٠٣	٢٣٩٣٢	٢١٨٦.٤	٤٩١.٧	١٠٥٥.٦	٣٧٣٣.٧	١٥.٦١
٢٠٠٤	٢٤١٥٠	٢٩٩٢.٤	٦٥٥.٢	٢٣٩٦.١	٦٠٤٣.٧	٢٥.٠٣
٢٠٠٥	٢٤٩٧٠	١٠٣٨.٥	٧٦١.٣	٢٩٣٥	٤٧٣٤.٨	١٨.٩٦
٢٠٠٦	٢٥٢٣٠	٧٦١.٣	٤٩٧.١	٣٤٩٥	٤٧٥٣.٤	١٨.٨٤
٢٠٠٧	٢٥٨٩٠	٩٨٥	٥٩٣.٣	٤٣٧٨	٥٩٥٦.٣	٢٣.٠١
٢٠٠٨	٢٦٢٣٠	١٠٥٥.١	٩٢٢.٤	٥٧٩٦.٩	٧٧٧٤.٤	٢٩.٦٤
٢٠٠٩	٢٦٩٨٧	٤٨٦.٧	٨٠٨	٨٧٣٤.٢	١٠٠٢٨.٩	٣٧.١٦
٢٠١٠	٢٧٣٢٠	١٤٨٥.٥	١٦٩٢.٨	٨٧٤٥	١١٩٢٣.٣	٤٣.٦٥
٢٠١١	٢٨٢٠٠	١٥٨٥.٥	١٧٨٠.٨	١٠٤٢٠.٨	١٣٧٨٧.١	٤٨.٨٩
٢٠١٢	٢٩١٥٠	١١٩٢.٢	٣٥٣.٥	٢٥٢٣.٨	٤٠٦٩.٥	١٣.٩٦
٢٠١٣	٢٩٢٠٠	١١٠٠	٣٦٠	٢٥٥٠	٤٠١٠	١٣.٧
المتوسط	٢٢٩٩٤	١١٢٧	٧٢٤.٤	٣٨٠٥	٥٧٢٥	

المصدر: البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد متفرقة.

جدول رقم (١١) المعالم الإحصائية لتطور الصادرات القومية ، وصادرات القطن الخام وصادرات غزل اقطن وصادرات أقمشة قطنية ، وقيمة صادرات القطن ومنتجاته خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣)

المتغيرات	α	B	T	R^2	F	المتوسط	معدل التغير السنوى %
لصادرات القطنية	١٣١٥٩.٣	١١٥٧	٩.١٨٠	٠.٨٦	**٨٤.٢٧	٢٢٩٩٤	٥.٠٣
صادرات القطن الخام	١٠٥٦.٩	١٦.٣	٠.٤٥	٠.٠١٤	٠.٢٠١	١١٢٧	١.٤٥
صادرات غزل القطن	٤٥٢.٤	٣٢.٠	١.٤٢	٠.١٢٧	٢.٠٣	٧٢٤.٤	٤.٤٢
صادرات أقمشة قطنية	-٢٤٤.٠	٥١٦.٦	٤.١	٠.٥٦	**١٦.٤٧	٣٨٠٥	١٣.٦
قيمة صادرات القطن ومنتجاته	٢٤٣.٩٦	٥١٦.٦	٤.١	٠.٧٥	**٤٦.٤٧	٥٧٢٥	٩.٠٢

(*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥. (**) معنوى عند مستوى ٠.٠١.

المصدر: حسبت بواسطة الباحث من جدول (١٠).

دراسة مدى الاستقرار الكمى والسعرى لصادرات القطن المصرى:

يوضح معيار عدم استقرار كمية الصادرات من محصول معين درجة الوفاء بمتطلبات التصدير ، وتقاس قدرة الدولة على الالتزام بمتطلبات التصدير من خلال مدى استقرار كمية الصادرات ، كما أن الاستقرار السعرى يعتبر حافزاً للمنتجين المحليين على زراعة محصول معين.

ولقد استخدمت طريقة النسبة المئوية لمتوسطات الانحرافات فى حساب معامل عدم الاستقرار والتى يتم تطبيقها وفقاً للمعادلة الآتية:

$$St = \sum \frac{|Yt - Y\hat{}t|}{Y\hat{}t} \times 100$$

حيث أن:

St= معامل عدم الاستقرار الكمى أو السعرى للمحصول موضع الدراسة.

Yt= القيمة الفعلية للمتغير موضع الدراسة.

$Y\hat{}_t$= القيمة المقدرة للمتغير موضع الدراسة.

ويعبر المتوسط الهندسى لهذه النسبة عن معامل عدم الاستقرار فإذا كانت قيمة هذا المعامل مساوية للصفر فإن ذلك يعنى ثبات أو استقرار الظاهرة المحسوبة ، وكلما زادت قيمة هذا المعامل فإن ذلك يعنى زيادة درجة عدم الثبات ، انظر جدول رقم (١٢).

١ـ الاستقرار النسبى فى كمية صادرات محصول القطن المصرى: يتبين من نفس الجدول رقم (١٢) أنه خلال الفترة المشار إليها أخذ معامل عدم الاستقرار فى التقلب بين حد أدنى بلغ حوالى ٤.٥% عام ٢٠٠٥ ، مما يعنى تحسن الاستقرار النسبى فى كمية صادرات محصول القطن ، فى حين بلغ حده الأعلى حوالى ٩٣.٤% عام ٢٠٠٣ مما يعنى عدم الاستقرار فى كمية صادرات محصول القطن فى حين بلغ حوالى ٣١.١% كمتوسط لهذه الفترة المذكورة.

جدول رقم (١٢) معامل عدم استقرار السعر التصديرى للقطن والمخزون المحلى وكمية الصادرات خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣)

لسنوات	كمية الصادرات % (١)	السعر التصديرى % (٢)	المخزون المحلى %(٣)
١٩٩٨	٥٤.٨	٣٥.٩	٦٢.٢
١٩٩٩	٧.١	١٥.٤	٢٢.٧
٢٠٠٠	٤٥.٢	٧.٥	٨.٧
٢٠٠١	٢٦.٤	١١.٧	٢٠.٨
٢٠٠٢	٥١.٦	٤.٢	٣٦.٣
٢٠٠٣	٩٣.٤	١٦.٧	٩٨.٨
٢٠٠٤	٨٩.٠	١٣.١	٧٣.٦
٢٠٠٥	٤.٥	٢٢.٩	٨٩.٢
٢٠٠٦	٣٧.٣	٤.٣	٦٨
٢٠٠٧	٥٣.٦	٥٤.٣	٦٢.٥
٢٠٠٨	٢٣.١	٢٩.٥	٨.٨
٢٠٠٩	٧٩.٣	١٠.١	١٦٧.٥
٢٠١٠	٢١.٣	١٣.١	٢٨.٠
٢٠١١	٦.٣	٤٤.٥	٥٨٥.٧
٢٠١٢	٥٦.٧	٣٤.٧	٤٠٩.٤
المتوسط الهندسى	٣١.١	١٦.٢	٥٧.٦

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، أعداد متفرقة.

٢ـ الاستقرار النسبى لسعر التصدير لمحصول القطن المصرى: يتبين من الجدول رقم (١٢) أنه خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٢) أخذ معامل عدم الاستقرار فى التقلب بين حد أدنى بلغ حوالى ٤.٢% عام ٢٠٠٢ ، مما يعنى تحسن

الاستقرار النسبى للسعر التصديرى لمحصول القطن، فى حين بلغ حده الأعلى حوالى ٥٤.٣% عام ٢٠٠٧ مما يعنى عدم الاستقرار فى السعر التصديرى لمحصول القطن فى حين بلغ حوالى ١٦.٢% كمتوسط لهذه الفترة.

٣-الاستقرار النسبى للمخزون المحلى لمحصول القطن المصرى: يتبين أيضاً من نفس الجدول أنه خلال الفترة المشار إليها أخذ معامل عدم الاستقرار فى التقلب بين حد أدنى بلغ حوالى ٨.٧% عام ٢٠٠٠ ، مما يعنى تحسن الاستقرار النسبى فى المخزون المحلى لمحصول القطن، فى حين بلغ حده الأعلى حوالى ٥٨٥.٧% عام ٢٠١١ مما يعنى عدم الاستقرار فى السعر التصديرى لمحصول القطن فى حين بلغ حوالى ٥٧.٦% كمتوسط لهذه الفترة.

المحور الرابع: التوزيع المكانى للأسواق الخارجية لصادرات القطن المصرى:

تعتبر دراسة التوزيع المكانى للأسواق الخارجية التى يتم تصدير محصول القطن المصرى إليها ، من الأهمية بمكان حيث يساعد ذلك على نجاح التجارة الخارجية لمحصول القطن ، هذا بالإضافة إلى أن دراسة التركز المكانى لصادرات القطن يساعد فى التعرف على الآثار السلبية للتقلبات السعرية لمحصول القطن حتى يمكن تجنبها ، ويتناول هذا المحور من الدراسة ، دراسة التوزيع المكانى للصادرات المصرية القطنية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢).

جدول رقم (١٣) التوزيع المكانى للصادرات المصرية القطنية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢)

أهم الدول المستوردة	متوسط كمية الصادرات (ألف طن)		متوسط قيمة الصادرات (بالألف دولار)		متوسط سعر التصدير (دولار /طن)
	الكمية	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	
الصين	٢٠.٣٢	٢٥.٨٤	٦٧.١٤	٣٣.٢٣	٣٣٠٤
الهند	٢٠.٢١	٢٥.٦٩	٤٧.٠٢	٢٣.٢٨	٢٣٢٧
باكستان	١٣.٠١	١٦.٥٤	٢٥.٦٠	١٢.٦٧	١٩٦٨
تركيا	٥.٥١	٧.٠٠	١٤.٥٧	٧.٢١	٢٦٤٦
إيطاليا	٤.٦٨	٥.٩٦	٩.٤٠	٤.٦٦	٢٠٠٧
جمهورية كوريا	٢.٧٢	٣.٤٦	٥.١٤	٢.٥٥	١٨٨٩
البرازيل	٢.٥٥	٣.٢٤	٦.٠٩	٣.٠١	٢٣٩٠
اليابان	١.٧٠	٢.١٦	٣.٨٢	١.٨٩	٢٢٤٧
تايلاند	١.٣٤	١.٧٠	٤.٢٤	٢.١٠	٣١٧١
الولايات المتحدة	١.٢٤	١.٥٧	٣.٢٠	١.٥٨	٢٥٨٤
بنغلاديش	١.٠٥	١.٣٤	٣.٨٢	١.٨٩	٣٦٤٠
البرتغال	٠.٦١	٠.٧٨	٠.٩٦	٠.٤٨	١٥٧٥
ألمانيا	٠.٥٦	٠.٧١	٢.٤٥	١.٢١	٤٣٧٣
أندونيسيا	٠.٤٦	٠.٥٩	١.٥١	٠.٧٥	٣٢٦٣
اليونان	٠.٣٨	٠.٤٩	٠.٦٨	٠.٣٤	١٧٧٨
البحرين	٠.٣٨	٠.٤٨	١.٥١	٠.٧٥	٣٩٨٢
الصين ومقاطعة تايوان	٠.٢٩	٠.٣٧	٠.٣٤	٠.١٧	١١٦٣
سويسرا	٠.٢٦	٠.٣٣	٠.٩٤	٠.٤٧	٣٥٧٢
سلوفينيا	٠.٢٣	٠.٣٠	٠.٧٣	٠.٣٦	٣١١٩
أخرى	١.١٣	١.٤٤	٢.٨٥	١.٤١	-
الجملة	٧٨.٦٤	١٠٠	٢٠٢.٠٠	١٠٠.٠٠	٢٥٦٩

المصدر: ١-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز معلومات الحاسب الآلى ، القاهرة.
٢-موقع الأمم المتحدة على الشبكة الدولية للمعلومات WWW.unitednation.Org/comtrade.

تشير بيانات الجدول رقم (١٣) إلى التوزيع المكانى للصادرات من محصول القطن المصرى إلى أهم الدول المستوردة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢) ومنها يتبين أن مصر تصدر محصول القطن إلى حوالى ٤٧ دولة تختلف فيما بينها من حيث طاقتها الاستيعابية ، وتعتبر الصين من أهم الدول المستوردة لمحصول القطن المصرى حيث تحتل المرتبة الأولى من بين الدول المستوردة لمحصول القطن المصرى ، وتحتل الهند المرتبة الثانية من بين الدول المستوردة لمحصول القطن المصرى ، وتحتل كل من (باكستان ، وتركيا ، وإيطاليا ، وكوريا ، والبرازيل) المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة على الترتيب. ويلى ذلك أسواق كل من (اليابان ، وتايلاند ، والولايات المتحدة ، وبنجلاديش ، والبرتغال) على الترتيب. كما تبين أيضاً أن أسواق الدول المشار إليها سابقاً استوعبت نحو ٩٥.٣% من متوسط إجمالى كمية الصادرات المصرية من القطن وهى بذلك تعتبر أهم الأسواق التقليدية للصادرات المصرية من القطن بينما استوعبت أسواق بقية الدول المذكورة بالجدول حوالى ٣.٧%.

المحور الخامس: معدل الاختراق لأهم الأسواق المستوردة للقطن المصرى:

إن مؤشر اختراق الأسواق عبارة النسبة مابين واردات الدولة من السلعة والاستهلاك الفعلى لهذه السلعة وتتراوح قيمة هذا المؤشر مابين الصفر والواحد الصحيح ، وكلما زادت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على اتساع السوق وسهولة دخوله ، نتيجة اعتماده على الواردات بدرجة كبيرة فى إشباع الطلب المحلى من جهة ، وعلى تدهور التنافسية للاقتصاد القومى للدولة من جهة أخرى ، والعكس صحيح.

يعتبر معدل اختراق السوق Market Penetration من المؤشرات الهامة لقياس الأداء السوق لدولة ما ، وهو عبارة عن النسبة بين واردات أهم الدول المستوردة للسلعة موضع الدراسة والاستهلاك الظاهرى لتلك السلعة ، ويتم حساب معدل اختراق السوق من المعادلة التالية: [١]

$$MPrIj = MIjK / QIj + MIj - XIj$$

حيث: (MPrIj) : عبارة عن معدل اختراق سوق الدولة (I) من السلعة (j).
(MIjK) : عبارة عن وادرات الدولة (I) من السلعة (j) من الدولة المصدرة (k).
(QIj) : عبارة عن إنتاج الدولة (I) من السلعة (j).
(MIj) : عبارة عن الواردات الكلية للدولة (I) الكلية من السلعة (j).
(XIj) :: عبارة عن صادرات الدولة (I) من السلعة (j).

جدول رقم (١٤) معدل الاختراق لأهم الأسواق المستوردة للقطن المصرى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٢)

الأسواق المستوردة لسنوات	الصين	الهند	باكستان	تركيا	إيطاليا
٢٠٠٥	٠.٠٠٤	٠.٠١٥	٠.٠١٤	٠.٠٠٨	٠.٠٩٦
٢٠٠٦	٠.٠٠٣	٠.٠١٤	٠.٠١٣	٠.٠٠٧	٠.٠٩٤
٢٠٠٧	٠.٠٠٢	٠.٠١٣	٠.٠١٢	٠.٠٠٦	٠.٠٩٣
٢٠٠٨	٠.٠٠٢	٠.٠١١	٠.٠١٠	٠.٠٠٧	٠.١١٣
٢٠٠٩	٠.٠٠١	٠.٠٠١	٠.٠٠١	٠.٠٠١	٠.٠٠٩
٢٠١٠	٠.٠٠٢	٠.٠٠١	٠.٠٠١	٠.٠٠١	٠.٠٠٧
٢٠١١	٠.٠٠٣	٠.٠٠٤	٠.٠٠٤	٠.٠٠٤	٠.٠٤٠
٢٠١٢	٠.٠٠٥	٠.٠٠٦	٠.٠٠٤	٠.٠٠٣	٠.٠٤٠

المصدر: حسبت من موقع الأمم المتحدة على السبكة الدولية للمعلومات.

وتشير بيانات الجدول رقم (١٤) إلى ما يلى:

١-أن معدل اختراق القطن المصرى لأهم الأسواق العالمية تركز فى عام ٢٠٠٥ فى خمسة دول هى: إيطاليا ، الهند ، باكستان ، تركيا ، الصين على الترتيب ، حيث بلغت نسبة اختراق القطن لهذه الأسواق على الترتيب حوالى (٠.٠٩٦ ، ٠.٠١٥ ، ٠.٠١٤ ، ٠.٠٠٨ ، ٠.٠٠٤) وفى عام ٢٠٠٧ تركز معدل اختراق القطن المصرى فى الخمس دول السابق ذكرها بنفس الترتيب. وفى عام ٢٠١٢ بلغت نسبة اختراق القطن لأسواق إيطاليا ، الهند ، باكستان ، الصين ، تركيا على الترتيب حوالى ٠.٠٤٠ ، ٠.٠٠٦ ، ٠.٠٠٥ ، ٠.٠٠٤ ، ٠.٠٠٣ ، من الشرح السابق يتضح أن أهم الأسواق المستوردة للقطن المصرى خلال الفترة المشار إليها كانت أسواق إيطاليا والهند ثم تأتى بعدها فى الترتيب أسواق تركيا ، باكستان ، والصين ، حيث تعتبر إمكانيات تصدير القطن المصرى إليها منخفضة.

وعلى ذلك فكلما زادت قيمة نسبة الاختراق [ii] كلما دل ذلك على زيادة نسبة اختراق تلك السلعة موضع الدراسة للسوق الخارجى ، وتعتبر نسبة اختراق الأسواق مقياساً لقابلية الأسواق المعينة موضع الدراسة على استيعاب الواردات من مختلف الدول وكذلك يمثل فى نفس الوقت مؤشراً لوجود سوق خارجى حقيقى لتلك السلعة فى دولة ما من عدمه.

المحور السادس: التنبؤ بإجمالى دخل المنتج والتاجر من فدان القطن طويل التيلة:

إن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى وسياسات التحرر الاقتصادى فى منتصف التسعينيات كان لها بعض الآثار السلبية على القطن المصرى والتى تمثلت فى انخفاض مساحته المزروعة بمصر من حوالى ١.٢٤ مليون فدان عام ١٩٨٠ وصلت إلى نحو ٣٣٠ ألف فدان فى عام ٢٠١٤ ، كما تنقصت صادراته من حوالى ١٤٨ ألف طن مترى عام ١٩٨٠ إلى نحو ٤٠ ألف طن مترى عام ٢٠١٤. [iii]

ولحساب الدخل لكل من المنتج والتاجر فإنه من المعروف أن حساب متوسط الأسعار للأقطان عموماً هى عملية فى غاية التعقيد وذلك لوجود العديد من الأسعار على طول الموسم القطنى ، وكذلك التغيرات فيها تكون غير متوقعة إلا أنه أمكن حساب متوسط أسعار التصدير.

للأقطان طويلة التيلة (جيزة ٤٥ ، جيزة ٧٠ ، جيزة ٨٧ ، جيزة ٨٨ ، جيزة ٩٢) اتضح أنها ٢٠٨ دولار /قنطار ، بمتوسط غلة فدانية ٦.٧٠ قنطار / فدان ، ليكون إجمالى الدخل المتوقع للتاجر هو ١٣٩٤ دولار/ فدان (أعطى هذا المقياس لإمكان الوصول لمصدر دخل المنتج من الفدان ، حيث أن التاجر يتعامل فى كميات وليس أفدنة ، ولكن يعنى أنه بالنسبة للتاجر فإن كل ٦.٧٠ قنطار / فدان يتعامل فيهم سيحقق إجمالى دخل قدره ١٣٩٤ دولار / فدان ، وباعتبار

---

[i] مصطفى عبد ربه محمد القبلاوى (دكتور): القدرة التنافسية لصادرات الأرز المصرى فى أهم الأسواق العالمية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٤.

سعر صرف الدولار [ii] حوالى ١٥ جنيهاً/دولار ، فإن إجمالى دخل التاجر فى هذه الحالة لهذه الكمية يقدر بنحو ٢٠٩١٠ جنيهاً/ للفدان. ومن دراسة سابقة [iv] عن الهامش التسويقى للأقطان الطويلة الممتازة تقدر بنحو ٢٢.٧% ، وهذا يعنى أن متوسط دخل المنتج يقدر بحوالى ١٦١٦٣ جنيهاً/ للفدان. وبحساب متوسط تكاليف الفدان من القطن يتضح أنها ٦٦٩٥ جنيها للفدان. [v] وبالتالى سيكون صافى دخل التاجر فى هذه الحالة سيكون ١٤٢١٥ جنيهاً/ للفدان ، أما بالنسبة للمنتج فسيكون صافى الدخل هو ٩٤٦٨ جنيهاً / الفدان.

وفى هذا المجال يتبين أن هناك مشكلة تختص بالعملية التسويقية حيث يبلغ نسبة صافى دخل المنتج من زراعة القطن هى فقط ٦٦.٦% من صافى دخل التاجر لنفس المساحة.

وبالتالى فإن مزيد من الدراسات العلمية وكذلك الإجراءات العملية يجب اتخاذها لرفع الكفاءة التسويقية وبالتالى زيادة دخل المنتج لمعالجة مشكلة عزوف المنتجين عن زراعة القطن لصالح غيره من المحاصيل المنافسة ، كما أن ذلك يشير بوضوح إلى وجود عدم اتساق فى الدعم المقدم من الحكومة ، حيث ظهر بوضوح أنه لا يوجه إلى المزارع بل إلى كل من التاجر، وشركات الغزل المحلية بصفة أساسية.

المراجـــع

١-زينب عبد المعز منصور إمبابى (دكتور) ، وآخرون: تحليل الكفاءة الاقتصادية والبيئة لإنتاجية القطن المصرى ، مجلة الاقتصاد الزراعى والعلوم الاجتماعية ، جامعة المنصورة، بكلية الزراعة ، مجلد (٤) ، العدد (١) ، يناير ٢٠١٣.

٢-طلعت رزق الله النفادى (دكتور) ، عماد موريس عبد الشهيد (دكتور): دراسة اقتصادية تحليلية لمحصول القطن المصرى وأسباب تدهور إنتاجه فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المؤتمر الرابع والعشرون للاقتصاديين الزراعيين ، نوفمبر ٢٠١٦.

٣-محمد إبراهيم الشهاوى (دكتور) ، وآخرون: تحليل اقتصادى لأهم المنتجات المصنعة من القطن المصرى ، دراسة حالة لشركة السيوف للغزل والنسيج بالإسكندرية ، مجلة الاقتصاد الزراعى والعلوم الاجتماعية ، جامعة المنصورة ، كلية الزراعة ، مجلد (٥) ، العدد (١٥)، أكتوبر ٢٠١٤.

٤-محمد عبد الرحمن نجم (دكتور): إجراءات عاجلة للنهوض بالقطن المصرى كمحصول رئيسى، ندوة مستقبل القطن المصرى واقتصاديات إنتاجه وتصنيعه وتجارته داخلياً وخارجياً ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، ٧ سبتمبر ٢٠١٥.

٥-وجدى هندى إبراهيم (دكتور): اقتصاديات القطن المصرى فى ظل الأوضاع الراهنة وأثر ذلك على دخل كل من المنتج والتاجر ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المؤتمر العشرون للاقتصاديين الزراعيين ، أكتوبر ٢٠١٢.

٦ ـــــــــ: مستقبل القطن المصرى واقتصاديات إنتاجه وتصنيعه وتجارته داخلياً وخارجياً، ندوة مستقبل القطن المصرى، واقتصاديات إنتاجه وتصنيفه وتجارته داخلياً وخارجياً ، ٧ سبتمبر ٢٠١٢.

٧-وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرات الإحصاءات الزراعية ، أعداد متفرقة.

Egyptian Cotton Economies in Light of The Current Situation

Heba Tallah M. EL-syed

Assistant Professor of Agricultural Economics Faculty of Agriculture - Mansoura University

ABSTRACT

This study seeks to achieve the following objectives: Addressing the most important productivity and economic indicators that affect the planted area and the overall production of Egyptian cotton. Measuring the profitability of cotton from a financial and economic perspective, and measure the impact of the economic policy applied on the economic aspects of cotton planting, as well as measuring the comparative advantage of cotton at present. Study of the evolution of Egyptian cotton exports and the extent of quantitative and price stability of it. Identify the exporting aspect of cotton on the most important export markets, as well as identifying the most important countries that compete the Egyptian exports of cotton in those markets. Measuring the penetration rate of the main importing markets for Egyptian cotton and forecasting total producer and trader income from the Egyptian cotton crop. In seeking to achieve the study objectives on the published and unpublished data from the specialized government agencies an analysis such as Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Ministry of Agriculture, and the Food and Agriculture Organization (F.A.O), and through investigation and analysis. The study concluded many results, most important of which are: The decreases of Cultivated area of Egyptian cotton at a statistically significant level amounted to 5.39%, while cotton production decreased at an annual rate of a statistically significant level amounted to 4.94% during the study period. This study reviewed the agricultural policy for cotton planting and measure the PAM analysis. The results shows that the nominal protection rate of the cotton outputs amounted to 0.62, which demonstrates that cotton farmers bear an estimated 38% implicit taxes, and that the ultimate protection coefficient for production requirements estimated at 0.91, which means that cotton farmers receive support equivalent to 9% of the total value of production inputs used. This refers to the gradual elimination of subsidies for production inputs. The study estimated the effective protection coefficient at 0.60, which refers to the presence of a net implicit tax on the product. The results also showed that the comparative advantage coefficient is estimated by 0.39, which indicates a comparative advantage to Egypt in global cotton production. The overall results indicate that the productive policies pursued during the study period was not in favor of the product due to the presence of high implicit taxes. The study reviewed the spatial distribution of foreign markets for exports of Egyptian cotton to the main importing countries. This shows that Egypt exports to about 47 countries differ in terms of their capacities. China is the most important importers of Egyptian cotton which occupies the first rank, while India occupies the second rank, Pakistan and Turkey, Italy, Korea, and Brazil comes third, fourth, fifth, sixth, and seventh. These countries are followed by Japan, Thailand, the United States, Bangladesh, and Portugal. These markets have absorbed about 95% of the average total volume of Egyptian exports of cotton, which is thus considered the most important traditional markets for Egyptian exports of cotton. The study reviewed the prediction of the total producer and trader income and reached a height of anticipated net income from the cultivation of excellent long types. Therefore, the planting area should be specified and directed for exporting purposes only. It may therefore be useful to re-open the Cotton Exchange to forward sales, which allows estimating the appropriate space for the cultivation of such types in the next season in the light of future sales of these varieties. The study that, those in charge of economic policy must encourage producers to produce excellent cottons needed in the world market with the interest to conduct importing contracts in appropriate dates that suites the importer so it do not resort to other competing countries.

---

[i] نسبة الاختراق = واردات الدولة المستوردة للقطن المصرى / إنتاج الدولة من القطن + الواردات الكلية للدولة من القطن العالمى –صادراتها من القطن .

[ii] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره.

[iii] متوسط محسوب على أساس وأسعار الصرف فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦.

[iv] وزارة التجارة والصناعة ، الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن ، مركز المعلومات والتوثيق أعداد يوليو ٢٠٠٩ ، ويوليو ٢٠١٠.

[v] متوسط تكلفة الفدان فى عام ٢٠١٣= ٥٦٢٦ جنيهاً/ للفدان ، وأن نسبة التضخم فى عام ٢٠١٦ = ١٩% أى تضاف نسبة التضخم إلى التكاليف.